

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩

بإدماج معهد الصحراء ومشروع تنمية المراعي بالصحراء
الغربية ومشروع الواحات ومشروع وادي النطرون في الهيئة العامة
لتنمية الصحراء وتؤول إلى الهيئة جميع موجودات وأموال الجهات
المشار إليها .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلم القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء الهيئة الدائمة لاستصلاح
الأراضي والقوانين المعدلة له ؟

وعلم القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المركز القومي للبحوث ؟

وعلم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؟

وعلم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من ديسمبر ١٩٥٧ بالموافقة
على القرارات التي اتخذتها بلجنة التquin العليا بجلسى ٤ ، ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٥٢ بشأن استقلال وادي النطرون ؟

وعلم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ بالموافقة
على رأي المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بشأن تنبع وادي النطرون
لل مجلس المذكور ؟

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج المجلس الدائم
لتنمية الإنتاج القومي والمجلس الدائم للخدمات في بعنة التخطيط القومي ؟

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن إلحاق معهد
الصحراء بالمركز القومي للبحوث ؟

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٩ باللحاق مشروع
تنمية المراعي بالصحراء الغربية بوزارة الزراعة في ماقيل مصر ؟

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة
لتنمية الصحراء ؟

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؟

قرار .

مادة ١ - يدرج معهد الصحراء ومشروع تنمية المراعي بالصحراء
الغربية ومشروع الواحات ومشروع وادي النطرون في الهيئة العامة
لتنمية الصحراء وتؤول إلى الهيئة جميع موجودات وأموال الجهات
المشار إليها .

مادة ٢ - ينقل جميع موظفي ومستخدمي وعمال معهد الصحراء
ومشروع تنمية المراعي بالصحراء الغربية ومشروع وادي النطرون إلى الهيئة
العامة لتنمية الصحراء ، كما يندرج العمل بها العدد اللازم من موظفي الهيئة
الدائمة لاستصلاح الأراضي الذين يصلون حالياً مشروع الواحات وذلك
بالاتفاق بين المعنيين .

مادة ٣ - تحمل الهيئة العامة لتنمية الصحراء محل الجهات المشار
إليها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

مادة ٤ - يتولى مدير عام الهيئة العامة لتنمية الصحراء حتى نهاية
السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ الاختصاصات الإدارية والمالية التي كانت
تباحثها السلطات القائمة بإدارة الجهات المشار إليها في المادة الأولى .

مادة ٥ - يصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لتنمية الصحراء القرارات
اللزامية لإعادة تنظيم الاختصاصات الإدارية والمالية المشار إليها في المادة
السابقة بما يتفق وتنظيم الهيئة المذكورة .

مادة ٦ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحل به
من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ مفرستة ١٣٧٩ (١٦ أغسطس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر